الفصل الثالث

ليبيا فى قائمة الشياطين(*)

(*) كتب هذا الفصل عام ١٩٨٦م.

obeikandl.com

obeikandl.com

لا يوجد من يمثل «شر الإرهاب» وفقًا لمنظومة الفكر الأمريكى أفضل من معمر القذافى «الكلب المجنون» للعالم العربى، والذى أصبحت ليبيا تحت قيادته النموذج الفعلى لدولة الإرهاب.

إن وصف ليبيا بأنها دولة إرهابية تحت قيادة القذافى هو وصف عادل بلا ريب. فبمراجعة أحداث الإرهاب الرئيسية التى نسبت إلى ليبيا بشكل يقبل التصديق، أدرج أحدث تقرير لمنظمة العفو الدولية مقتل ١٤ مواطنًا ليبيًا على يد هذه الدولة الإرهابية، قتل منهم أربعة خارج ليبيا وذلك خلال عام ١٩٨٥م. وفى غضون الهستيريا التى تم تنظيمها ؛ لكى تخدم أهداف أخرى، تم إعداد كافة أنواع الاتهامات، غير أن السجل أكد على تصريح أبريل ١٩٨٦م لأحد كبار المسئولين فى المخابرات الأمريكية، الذى ذكر أنه «منذ عدة أسابيع ماضية، قام [القذافى] باستغلال شعبه بشكل أساسى فى اغتيال المنشقين الليبيين». ويستطرد مسئول المخابرات هذا أن القذافى «منذ عدة أسابيع، أعلن قراره الواضح باستهداف الأمريكيين». هذا القرار المزعوم الذى فرض عبير الحقيقة الثابتة، على الرغم من عدم توافر دليل موثوق عليه، وجاء عقب حادثة خليج سرت التى أغرق فيها الأسطول الجوى والبحرى للولايات المتحدة قوارب ليبية أمام الساحل الليبى، مما أسفر عن سقوط كثير من القتلى. فضلاً عن ذلك، قد يكون القرار الليبى المزعوم قرارًا مشروعًا تمامًا ويستحق الثناء حقًا وجاء متاخرًا كثيرًا، ويندرج تحت الأفكار التى تنبأ بها مدير المؤسسة الأمريكية، والتى عززها المعلقون المبجلون، ولقد أشرنا إلى البعض منهم، وآخرين سوف نعرج عليهم مباشرة. ذكر تقرير منظمة العفو الدولية أن عمليات القتل الإرهابية التى قامت بها ليبيا بدأت فى أوائل عام ١٩٨٠م، فى الوقت الذى كان فيه چيمى كارتر يرقب التصعيد المتزايد فى الحرب الإرهابية التى نشبت فى السلڤادور، مع وجود خوسيه ناپوليون دوارت الذى

كان يقف كستار لضمان تدفق الأسلحة إلى القتلة. **وبينما كانت ليبيا تقوم بعمليات قتل لأربعة عشر من مواطنيها، أو أكثر قليلاً، قتل النظام العميل للولايات المتحدة فى السلڤادور حوالى ٥٠,٠٠٠ من مواطنيه خلال ما وصفه الأسقف ريڤيرا داماس فى أكتوبر ١٩٨٠م، بعد مرور سبعة أشهر، بأنه «حرب إبادة وقتل جماعى ضد المدنيين العزل» وهو الأسقف الذى خَلَف كبير الأساقفة روميرو بعد حادثة اغتياله. قدم دوارت التحية لقوات الأمن التى أنجزت هذه المهمة، وذلك «لخدمتهم الشجاعة فى الوقوف بجانب الشعب ضد الدمار» بينما اعترف بأن الجماهير كانت تؤيد العصابات.**

عندما بدأت هذه الممارسة إثر تحالف كارتر ـ دوارت، عبر دوارت عن هذا الثناء لمنفذى عمليات القتل الجماعى عندما كان يتقلد منصب رئيس مجلس قيادة الثورة فى محاولة لاكتساب الشرعية بعد مقتل أربع راهبات أمريكيات، فقد اعتبر هذا العمل بوجه عام غير ملائم، ومع ذلك قدمت چين كيرك پاتريك وأليكسندر هيج مبررات حتى لهذه الجريمة. فى أثناء ذلك، أكدت لنا وسائل الإعلام بأن « ليس هناك من دليل حقيقى بأن معظم ما قدر بـ١٠,٠٠٠ من القتلى السياسيين فى عام ١٩٨٠م كانوا ضحايا للقوات الحكومية أو للقوات غير النظامية المشاركة لها» (واشنطن پوست). غير أنها سلمت بذلك فيما بعد فى الوقت الذى كان يخبر فيه مسئولون من إدارة كارتر وسائل الإعلام بأن «قوات الأمن هى المسئولة عن تسعين بالمائة من الأعمال الوحشية» وليست «عصابات يمينية خارجة عن السيطرة» مثلما كانت الصحافة تتناقل. ومنذ الأيام الأولى لعمليات كارتر ـ ريجان الإرهابية فى السلڤادور، تحدد الدور الرئيسى لـ«دوارت» لضمان ألا يكون هناك عائق أمام عمليات القتل، مع إنكار المسئولية عن الأعمال الوحشية الموثقة، أو تبريرها بحجة أن الضحايا كانوا من «الشيوعيين». **لعب دوارت هذا الدور ليزداد الاستحسان له فى الولايات المتحدة،** حيث إن الهجوم الوحشى على المدنيين قد حقق النتيجة المطلوبة منه فى القضاء على التهديد الموجه للديمقراطية ذات المعنى التى نشأت فى السبعينيات، مع ظهور جماعات تتخذ من الكنيسة قاعدة لها وتقوم على الجهود الذاتية، واتحادات فلاحين ونقابات «وتنظيمات شعبية» أخرى. يرى المراسل المحافظ لصحيفة سپيكتاتور اللندنية فى أمريكا الوسطى

أن عصابات القتل **«نفذت بدقة ما كان مطلوبًا منها أن تنفذه من ذبح لاتحادات التجارة والتنظيمات الشعبية»** وجعلت الناخبين« إما أن يفروا من البلد أو أن ينضموا إلى العصابات». وعلى كل الأحوال فقد ازدادت حدة حرب الولايات المتحدة ضد سكان الأرياف، مع مزيد من الإرهاب والمذابح. إنه لمن الطبيعى إذًا أن ينظر محررو صحيفة النيوريبابليك ـ الذين استحثوا ريجان على أن يواصل عمليات الذبح دون أدنى مرعاة لحقوق الإنسان (هناك أولويات أمريكية عليا) و«دون اعتبار للكم الكثير من القتلى» ـ بامتنان إلى هذه الإنجازات التى تحققت فى السلفادور، والتى أصبحت **«النموذج الحقيقى لدعم التقدم نحو الديموقراطية على كوكبنا». إن الإرهاب المستمر الذى وثقته أميركاز واتش ومنظمة العفو الدولية ـ ونادرًا ـ وسائل الإعلام هو أمر عديم الأهمية.**

إن المجزرة التى وقعت فى السلفادور لا تمثل إرهاب دولة على مستوى كبير فحسب بل تمثل إرهابًا دوليًا أعطى له التنظيم والمال والتدريب والمشاركة المباشرة من حاكم العالم. **وينطبق نفس الشىء على مذبحة لحوالى ٧٠,٠٠٠ جواتيمالى فى نفس الأعوام، عندما تدفقت أسلحة الولايات المتحدة على القتلة على خلاف ما زعم به عادة، بيد أنه كان من الضرورى أيضًا الاتصال بوكلاء الولايات المتحدة ـ ألوية أرجنتين النازية الجديدة وتايوان وإسرائيل ـ لكى ينفذوا عمليات القتل بشكل أكثر فعالية. وقامت حكومة الولايات المتحدة أيضًا بإنشاء قنوات لتمرير السلاح ضمت بلجيكا ودولاً أخرى متعاونة تحت التوجيه غير القانونى للبنتاجون والـ «سى آى إيه»، كجزء متمم للعملية. فى ذلك الوقت وبينما وصل الإرهاب إلى ذروة وحشية، أطرى ريجان وأعوانه على القتلة، وعلى من قاموا بعمليات تعذيب وذلك لما أدخلوه من تحسينات على حقوق الإنسان و«تفان كامل للديمقراطية» مع تجاهل لسيل الأدلة الموثقة للأعمال الوحشية بوصفها «اتهامًا باطلاً».**

تمت الإشادة بالإرهاب الدولى للولايات المتحدة فى السلفادور باعتباره إنجازًا مهمًا، حيث إنه أرسى الأساس للصورة المثلى «للديمقراطية» وهى إعطاء الحكم لجماعات تخدم الولايات المتحدة مع إجبار الشعب على التصديق من وقت لآخر على قرار الصفوة. أما التنظيمات الشعبية التى ربما وفرت أساسًا لديمقراطية ذات معنى فقد «نحرت» وقضى عليها.

فى عـامى١٩٨٢م، ١٩٨٤م نظمت الولايات المتـحدة مـا أسـمـاه إدوارد هيـرمـان وفرانك برودهيد « تمثيل انتخابات» لتهدئة الجبهة الداخلية، وقد جرت فى جو ساده «الإرهاب واليأس وإشاعة مروعة وحقيقة مخيفة» كما وصفه مراقبو المجموعة البريطانية لحقوق الإنسان النيابية، فى حين امتدح معلقو الولايات المتحدة هذا «التمثيل» على التمسك بالديمقراطية. واعتبرت جواتيمالا أيضًا نجاحًا لأسباب مماثلة: فعندما سار نصف المجتمع فعليًا إلى صناديق الانتخابات بعدما لحق به من أذى شديد جراء العنف المدعوم من الولايات المتحدة، شعر المعلقون المثقفون بالابتهاج لهذا البرهان المتجدد على حبنا للديمقراطية، ولم يبالوا بارتفاع عدد ضحايا عصابات القتل، والاعتراف العلنى للرئيس الذى تم انتخابه مؤخرًا بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا طالما أن جذور القوة الحقيقية تقع فى يد الجيش ويد أقلية أن الحكومة المدنية هى فقط عبارة عن« مدراء الإفلاس والشقاء».

يقدم هذان المثالان فقط جزءًا من دور الولايات المتحدة فى الإرهاب الدولى خلال الثمانينيات، ويعود السجل المخيف إلى الوراء بسنوات كثيرة.

يرى اثنان من المعلقين فى مراجعة للدراسة التى أجرتها منظمة العفو الدولية حول إرهاب الدولة أن «اللافت للانتباه فى الأعمال الوحشية الليبية، هو أنها الأعمال الوحيدة لإرهاب الدولة التى لها عدد محدود، للدرجة التى يمكن فيها سرد الحالات الفردية»، وتتباين بشكل صارخ مع الأرجنتين وإندونيسيا أو دول أمريكا الوسطى، حيث يتحرش الإمبراطور بالعالم.

وباختصار، فإن ليبيا دولة إرهابية حقًا إلا أنها فى عالم الإرهاب الدولى، ما هى إلا لاعبة صغيرة.

أما هؤلاء الذين يعتقدون بأنه من الجائز وجود مستوى من الانحطاط والدفاع عن المذابح الجماعية والإرهاب لا يجد سبيله إلى المطبوعات الغربية المحترمة، فعليهم أن يتحرروا من مثل هذه الأوهام، وذلك بدراسة الأمثلة الكثيرة التى حدثت خلال أسوأ سنوات الإرهاب فى أمريكا الوسطى، أو بالعروج على جريدة «ذا ناشيونال انتريست» ذات الطابع المحافظ الجديد، وفيها يمكنهم قراءة النقد الموجه للواشنطن بوس؛ لكونها

ناعمة مع ليبيا، حتى أنها قالت «ليس هناك شك أنه فى حال أن قامت، على سبيل المثال، حكومة خوسيه ناپوليون دوارت فى السلڤادور أو أية حكومة حالية فى تركيا، بعدد من الجرائم يدنو من عدد الجرائم التى ارتكبها القذافى، فإن البوست كانت ستقدم لنا تفاصيل كثيرة، وكانت ستعلمنا بوجود معارضة كبيرة».

لم يوضع تعريف «الإرهاب» فقط لخدمة الاعتبارات الأيديولوچية كما ناقشنا سابقًا، بل تم أيضًا وضع معايير للأدلة لتحقيق أهداف الإمبراطور. ولإثبات دور ليبيا كدولة إرهابية فإن أقل وأضعف دليل، إن كان هناك دليل على الإطلاق، سوف يكون كافيًا. يقول العنوان الرئيسى لافتتاحية نيويورك تايمز التى تبرر للهجوم الإرهابى الذى أودى بحياة ١٠٠ ليبى (طبقًا للتقارير الصحفية فى مسرح الأحداث) «لإنقاذ ناتاشا سيمپسون التالية» والإشارة هنا إلى الفتاة الأمريكية التى تبلغ الحادية عشرة من العمر، والتى كانت واحدة من ضحايا الهجمات الإرهابية التى وقعت فى مطارات روما وڤيينا فى السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٥م. يخول لنا هؤلاء الضحايا قصف المدن الليبية « لإثباط همة إرهاب تدعمه الدولة». هكذا يعلن محررو التايمز بجدية. إنها فقط قصة ثانوية أن لا يكون هناك دليل مقدم على تورط ليبيا فى تلك الأحداث، وصرحت حكومات إيطاليا والنمسا بأن الإرهابيين قد تلقوا تدريبًا فى مناطق لبنانية تخضع للسيطرة السورية وأنهم قد قدموا عن طريق دمشق، استنتاج كرره وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق رابين. وبعد مرور أربعة أشهر، وفى رد فعل على ادعاءات الولايات المتحدة حول تورط ليبيا فى هجوم ڤيينا، أعلن وزير الخارجية النمساوى أن «ليس هناك أقل دليل على تورط ليبيا» مشيرًا مرة أخرى إلى سوريا باعتبارها حلقة الاتصال، وأضاف أن واشنطن لم تقدم دليلاً قط على تورط ليبيا كما وعدت من قبل بتقديمه إلى السلطات النمساوية. وأضاف أيضًا التعليق الصحيح، إلا أنه - فى الولايات المتحدة - لا يمكن التعبير عنه؛ لأن مشكلة الإرهاب الذى يتخذ من لبنان قاعدة له تكمن أساسًا فى الفشل فى حل المشكلة الفلسطينية التى دفعت أناسًا يائسين إلى اللجوء إلى العنف، وهى النتيجة التى ربما كان يريدها الإرهاب الأمريكى - الإسرائيلى.

وبعد عدة أسابيع، كرر وزير داخلية إيطاليا، بينما كان يوقع على اتفاقية مع الولايات المتحدة للتعاون فى «مكافحة الإرهاب» الموقف الذى عبرت عنه إيطاليا «منذ

يناير»؛ ذلك لأنهم يشتبهون فى وجود مصدر سورى لهجمات ڤيينا وروما. نقلت التايمز تصريحه دون الشعور، مع ذلك، بشىء من الحاجة إلى التعليق على عاصفة الثأر العادلة ضد ليبيا، تلك العاصفة التى لقيت استحسانًا منهم فى أبريل.

إذا قام شخص ما متورط فى عمل إرهابى بزيارة إلى ليبيا، أو زعم بأنه تلقى تدريبًا أو تمويلاً من ليبيا فى الماضى، فإن ذلك يكفى لإدانة القذافى بأنه «كلب مجنون» وأنه يجب القضاء عليه. نفس هذه المعايير يمكن أن تورط الـ«سى آى إيه» فى أعمال قتل لمبعدين كوبيين علاوة على الكثير من الأعمال الأخرى. **فى عام ١٩٨٥م، كان من الواضح أن أحد المشتبه فى قيامهم بتفجير طائرة چامبو تابعة لطيران الهند بالقرب من أيرلندا، وهو التفجير الذى كان أسوأ عمل أرهابى لذلك العام، وأسفر عن مقتل ٣٢٩ شخص، قد تدرب فى معسكر تدريب للمرتزقة فى ألاباما**. قدم النائب العام الأمريكى ميسى خلال زيارة له إلى الهند بعد مرور تسعة أشهر على الحادثة، تصريحًا نقل على نحو هزيل، ذكر فيه أن الولايات المتحدة تأخذ خطوات «تحول دون أن يحصل الإرهابيون على التدريب أو مصادر التمويل فى الولايات المتحدة»، مشيرًا فى ذلك إلى معسكرات التدريب العسكرية الخاصة التى تحملها الهند المسئولية عن تدريب المتطرفين السيخ. لم يظهر أى دليل يدعم تعهد ميسى، وكذلك لم يكن هناك أى تحقيق على حد علمى.

إن العمل الإرهابى الذى باغت أغلب من يعيشون فى الشرق الأوسط كان حادث سيارة مفخخة وقع فى بيروت فى شهر مارس، وراح ضحيته ٨٠ شخصًا، وجرح مائة آخرون، وقامت بتنفيذه وحدة استخبارات لبنانية تلقت تدريبًا ودعمًا من الـ«سى آى إيه»، فى محاولة لقتل زعيم شيعى يعتقد بأنه متورط فى هجمات إرهابية ضد منشآت أمريكية فى بيروت.

تستخدم القوات الأجنبية عادة مصطلح الإرهاب لتشير به إلى الأعمال التى تنفذ ضدها من قبل المجتمع المحلى الذى يرى أنها قوات محتلة تحاول أن تفرض تسوية سياسية غير مقبولة، تسوية وضع أسسها الغزو الأجنبى والمقصود هنا هو «النظام الجديد» لإسرائيل. **وطبقًا لمعايير الأدلة التى استخدمت فى قضية ليبيا، يمكن للمرء أن يستنتج أن الولايات المتحدة كانت مرة أخرى القوة الإرهابية القيادية للعالم فى عام ١٩٨٥م.**

بالعودة إلى أحداث عام ١٩٨٦م، نجد بين أخطر الأعمال الإرهابية فى الشرق الأوسط / منطقة حوض البحر المتوسط وقت كتابة هذا العمل، وبصرف النظر عن إرهاب إسرائيل المستمر فى جنوب لبنان، أعمال قصف الولايات المتحدة لليبيا وأعمال التفجيرات التى وقعت فى سوريا، والتى طبقًا لمحطة راديو حزب كتائب الرئيس اللبنانى أمين الجميل، راح ضحيتها أكثر من ١٥٠ شخص فى أبريل. حمّلت سوريا عملاء إسرائيليين المسئولية عن هذه الأعمال دون دليل معلن، غير أن ذلك لا يقل مصداقية عن اتهامات الولايات المتحدة لمن يسوقه حظه العاثر لأن يصبح «نذل اليوم» للحكومة الأمريكية، قبل أن ينضم لـ «شر الإرهاب».

تنفى الولايات المتحدة، بالطبع، المسئولية عن أعمال الإرهابيين الذين قامت بتدريبهم مثل الكوبيين واللبنانيين، ومنفذى أعمال القتل الجماعى مثل ريوس مونت فى جواتيمالا وكثير آخرين فى أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى. فنجد فى مسألة عملية السيارة المفخخة الانفجار الذى وقع فى لبنان، على سبيل المثال، أن الـ «سى آى إيه» أنكرت تورطها برغم أن هذا الإنكار كان محل جدل لبعض من مسئولى الإدارة والكونجرس الذين ذكروا أن الوكالة كانت تعمل مع المجموعة وقت العملية، استنتاج وضعه أيضًا تحقيق للواشنطن پوست، وأكد ذلك التحقيق أن واشنطن قد ألغت العملية السرية بعد وقوع العملية التى نفذت دون تصريح من الـ «سى آى إيه». وحتى لو قبلنا الادعاء بأن الـ «سى آى إيه» لم تصرح بتنفيذ الانفجار، وأنها لم تعد بعد متورطة مع المجموعة الإرهابية التى قامت بتدريبها، فإن تغاضى الحكومة سرعان ما ترفضه المعايير المطبقة على الأعداء الرسميين، والتى قام بتطبيقها المدافعون عن إرهاب الولايات المتحدة وإسرائيل. ذلك يذكرنا بما قيل إن « المسئولية الأخلاقية الكبرى عن الأعمال الوحشية . . . . . تقع جميعًا على كاهل ياسر عرفات، حيث كان ولا يزال الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر »، **وهكذا تحمل الولايات المتحدة «عرفات» المسئولية عن أعمال الإرهاب الدولى بشكل عام، سواء كان متورطًا أم لا. وبنفس المنطق يجب أن نستنتج أن المسئولية الأخلاقية الكبرى فى الحالات التى سبق ذكرها وأخرى كثيرة تقع «جميعها على كاهل واشنطن» التى يجب أن تتحمل المسئولية أيًا كانت الحقائق حول تورطها المباشر.**

كانت حملة ريجان ضد « الإرهاب الدولى» خياراً طبيعيّا للنظام الفكرى لدعم أجندته الأساسية، وهى توسع الدولة فى الإمساك بزمام الاقتصاد ونقل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء ووضع سياسة خارجية تكون ناشطة إلى حد كبير. **مثل هذه السياسات يسهل تحقيقها إذا أمكن ترويع الشعب إلى أن يصبح مطيعًا ،وذلك عن طريق إيجاد عدو إرهابى يطلق تهديدات بالقضاء علينا**، غير أنه من الضرورى تجنب المواجهة المباشرة مع الشيطان الأكبر نفسه باعتبارها أمراً شديد الخطورة. إن الإرهاب الدولى الذى يقوم به وكلاء إمبراطورية الشر لهو نموذج واضح. ونرى أن أخصائيى العلاقات العامة بالإدارة قد انقلبوا فوراً إلى مهمة نسج شبكة ملائمة من أنصاف الحقائق والخداع، متوقعين بذلك أن التمثيلية سوف تؤخذ على محمل الجد. تصلح ليبيا لأن تشبع الحاجة تمامًا، فالقذافى يسهل كرهه وخاصة بالمقابلة إلى الخلفية العنصرية المفرطة فى العداء للعرب فى الولايات المتحدة، وتمسك الطبقة السياسية والمفكرين ذوى البيان بالرفضية الأمريكية الإسرائيلية.

لقد خلق القذافى مجتمعًا قمعيّا وقبيحًا وهو مدان فعليّا بالإرهاب، ضد الليبيين فى المقام الأول، هكذا يبدو الأمر. وطبقًا لمحللى المخابرات الأمريكية والإسرائيلية فإن تصفية القذافى للمنشقين الليبيين وأعماله الإرهابية الكبيرة المسجلة، كان من الممكن منعها، لكن مع العاقبة المحتملة لكشف أن الشفرات الليبية (التى يبدو بوضوح أنها مكشوفة) قد تم اختراقها. « صاغ أحد المحللين الإسرائيليين بشكل يعج بالفظاظة فقال: لماذا نكشف عن مصادرنا وأساليبنا من أجل بعض الليبيين؟».

بالإضافة إلى ذلك، فإن ليبيا دولة ضعيفة وليس لها دفاعات لذلك تزدهر فكرة شن الحرب عليها، وإذا دعت الحاجة فإنه يمكن قتل ليبيين دون مساءلة. فالنصر العسكرى الكبير فى جرينادا، الذى توج عداء وعدوانية إدارتى كارتر- ريجان بعد أن هددت حكومة الأسقف بأن تنظر فى حاجات الأغلبية الفقيرة ،قد خدم غايات مماثلة. والنقطة سرعان ما تم استيعابها فى الخارج. ففى تعليق للصحفى الأمريكى دونالد نيف نشر له فى إحدى المطبوعات البريطانية حول حادثة خليج سرت التى وقعت فى مارس١٩٨٦م، جاء فيه:

هذه الحادثة كانت صورة مصغرة لعملية من عمليات أفلام رامبو، أقرب أن تكون استعراضًا للمستأسد الذى يتمحل لمعركة، وهذا هو ريجان. خلال سنوات حكمه الخمس فلت مرارًا وتكرارًا، وذلك بالتعدى على الفتية الصغار. وقد فعلها هذه المرة أيضًا.

إنها لحقيقة ممتعة أن يضرب هذا العرض المستمر للجبن والبلطجة على الوتر الحساس، وفى بعض الأحيان فى الخارج أيضًا. يشجب المعلق البريطانى پول جونسون «النفخات الكريهة للجبن الصرف فى الهواء»، بينما يثير «الخرعون» الشكوك حول قصف الولايات المتحدة قواعد إرهابية (هى أهداف مدنية). وعبر عن إعجابه بـ «قوة راعى البقر» الذى صور شجاعته بإرسال قاصفات القنابل لقتل مدنيين عزل.

أدرك أخصائيو العلاقات العامة فى حكومة ريجان فائدة العدو الليبى، وأمضوا وقتًا قليلاً فى مواجهة هذا الخصم المشئوم. وما لبست ليبيا أن صنفت كعميلة كبيرة لـ «شبكة الإرهاب السوفييتية». وفى يوليو عام ١٩٨١م تسربت للصحافة خطة لد «سى آى إيه» لعزل أو ربما قتل القذافى بالاستعانة بحملة إرهابية من القوات الخاصة داخل ليبيا.

قد نلاحظ ـ من خلال هذا الاستطراد ـ أن هذه الخطة، طبقًا لمعايير الولايات المتحدة، تفوض القذافى للقيام بأعمال إرهاب ضد أهداف أمريكية فى «دفاع عن النفس ضد هجمات مستقبلية» كما ذكر المتحدث باسم البيت الأبيض لارى سپيكس عندما كان يعرض المبرر الرسمى لقصف طرابلس وبنغازى. كرر ڤيرنون والترز وهيربرت أوكون نفس المبرر فى الأمم المتحدة. وذهبت الإدارة بعيدا لتناقش أن هذا الموقف ـ الذى إذا تبنته دول عنف أخرى لمزقت البقية القليلة من النظام العالمى والقانون الدولى ـ يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. ولا يوجد أى شكل من أشكال الحيل القانونية يمكن أن يسد الثغرة. وعلى الطرف الليبرالى اليسارى المتطرف للنطاق المسموح به، أثنى أنطونى لويس المختص بالشئون القانونية لدى النيويورك تايمز على ريجان كما ينبغى لتعويله «على الحجة القانونية بأن العنف ضد مدبرى العنف المتكرر أمر جائز باعتباره عملا للدفاع عن النفس».

إن السبب وراء تسويغ الولايات المتحدة لقصف ليبيا «على أساس السبق بهجوم، ذلك الهجوم الذى يمكن أن يعتبر شكلاً من أشكال الدفاع عن النفس وليس عملا

ثأريًا»، قد عمل على تفسيره أحد المسئولين فى وزارة الخارجية، حيث أشار إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر بشكل واضح على استخدام القوة إلا فى حالة الدفاع عن النفس ـ وبشكل أكثر دقة، دفاع عن النفس إلى أن تتحرك الأمم المتحدة بعد طلب رسمى إلى مجلس الأمن تقدمه الدولة التى تعتبر نفسها ضحية لهجوم عسكرى مفاجئ وساحق. وبينما لقيت «الحجة القانونية» استحسانًا فى الداخل، لقيت رفضًا عامًا فى الخارج.

فى أغسطس من عام ١٩٨١م، ازدادت حدة الرسالة المعادية للقذافى«عن طريق الفخ الذى نصب لليبيا فى خليج سرت» فخ «خططت له بدقة الولايات المتحدة» بنية مواجهة يمكن فيها إسقاط طائرات ليبية فى أى مكان، كما يرى إدوارد هالى فى دراسته الشديدة العداء للقذافى، و التى تبحث فى علاقات الولايات المتحدة مع ليبيا. إحدى الغايات الخاصة التى كان يناقشها هالى هى استغلال «التهديد الليبى» للفوز بدعم للخطوات التى كانت [الإدارة الأمريكية] ترجو اتخاذها لصناعة «الإجماع الاستراتيجى» للوزير هيج ضد الاتحاد السوفييتى، وكعنصر فى الترتيبات الضرورية لخلق قوة انتشار سريع، قوة تدخل يكون الشرق الأوسط هدفًا رئيسيًا لها.

فى شهر نوفمبر، نسجت الإدارة حكاية مسلية حول وجود قتلة ليبيين يجوبون شوارع واشنطن سعيًا لاغتيال قائدنا، قصة اشتدت لها حمى تعليق إعلامى مع بعض من الشك الذى كان محدودًا فى ذلك الوقت. وفى سؤال حول المؤامرة، صرح ريجان وقال: « لدينا الدليل و[القذافى] يعرفه»، خبت القصة من وسائل الإعلام بعد أن تركت رسالتها، ونظمت الصحافة صفوفها بشكل كاف؛ لكى لا تنشر أن القتلة المدرجين على القائمة الرسمية للولايات المتحدة الذين تسربوا إلى انجلترا كانوا أعضاء بارزين فى حركة أمل اللبنانية (التى تحمل عداء شديدًا لليبيا) وكان بينهم قائدها نبيه برى، والزعيم الدينى الأكبر لشيعة لبنان.

تضمنت الاكتشافات المثيرة الأخرى تهديدًا ليبيًا بغزو السودان عبر ٦٠٠ ميل من الصحراء(مع وقوف القوات المصرية والأمريكية عاجزتين عن صد هذا الهجوم) ومؤامرة للإطاحة بحكومة السودان فى فبراير عام ١٩٨٣م، تم الكشف عنها فى الوقت الذى وجه فيه الجمهور المنفعل المؤيد للإدارة اتهامًا بالسلبية القتالية ـ مؤامرة ماكرة إلى

الدرجة التى لم تعلم فيها المخابرات المصرية والسودانية شيئًا عنها، وسرعان ما اكتشفها الصحفيون الأمريكيون الذين تحملوا عناء الذهاب إلى الخرطوم للتحقق منها. تمثل رد فعل الولايات المتحدة لهذه المؤامرة المرعبة فى استعراض محكم للقوة، دفع وزير الخارجية جورج شولتز ـ الذى اتهم بأنه شخص جبان جدًا ـ أن يتخذ أوضاعًا بطولية على شاشة التليفزيون، بينما كان يعلن أن القذافى قد «عاد إلى كوخه حيث ينتمى»؛ نظرًا لأن ريجان باغت بعمل «سريع وحاسم» مبرهنًا مرة أخرى على «قوة راعى البقر». طويت صفحة هذه الحادثة أيضًا طى النسيان حالما تركت سمها الناجع. وهناك سلسلة من الأحداث المشابهة، لعبت وسائل الإعلام الدور المنوط بها، مع ظهور معترضين من وقت لآخر فقط.

تتواءم أحداث شهرى مارس وإبريل ١٩٨٦م مع النمط المألوف. فالموعد للقيام بعملية خليج سرت فى مارس قد تحدد وقته لإثارة هستيريا الوطنية قبل الاقتراع الحاسم لمجلس الشيوخ حول المساعدات للكونترا، ويتصادف مع غزو نيكاراجوا المختلق للهندوراس، عملية علاقات عامة مستحثة نجحت بشكل رائع كما يتضح من رد الفعل الغاضب لحمائم الكونجرس ووسائل الإعلام عامة، واقتراع مجلس الشيوخ. سمحت التمثيلية أيضًا للإدارة بتقديم ٢٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية للهندوراس، التى أكدت رسميًا أنها لم تسع إليها والتى «فقدت» بشكل مناسب دون شك فى معسكرات الكونترا، طريقة أخرى تستطيع بها العصبة الخارجة عن القانون فى واشنطن أن تتملص من القيود البرلمانية الضعيفة على إجرامهم.

حقق تحرش خليج سرت كذلك نجاحًا وإن كان جزئيًا على الأقل، مما ساعد قوات الولايات المتحدة فى إغراق الكثير من القوارب الليبية وقتل أكثر من ٥٠ ليبيًا، بافتراض التوقع بأن ذلك قد يدفع القذافى للقيام بأعمال إرهاب ضد الأمريكيين، كما ادعى فيما بعد. وذكر أن المحاولة قد تسببت فى إحباط كبير فى واشنطن لفشل القذافى فى ابتلاع الطعم والقيام بعمل إرهابى يمكن اتخاذه كذريعة للجولة التالية من الحملة الإرهابية ضد ليبيا.

وبينما كانت قوات الولايات المتحدة تحرز نجاحًا فى قتل الكثير من الليبيين، إلا أنها لم تكن قادرة بشكل غريب على المساعدة فى إنقاذ الناجين. فالمهمة كان من الواضح

أنها غير مستحيلة، فقد أنقذت ناقلة بترول إسبانية ١٦ من الناجين من هجوم الولايات المتحدة كانوا فى قارب نجاة.

إن الغاية الرسمية من العملية العسكرية للولايات المتحدة كانت هى إرساء حق المرور فى خليج سرت، وإرسال أسطول بحرى صغير كان بالكاد وسيلة ضرورية أو ملائمة لتحقيق هذه النتيجة. ولقد كان من الممكن أن يكفى إعلان ذلك فقط، وإذا ما اعتقد بأن اتخاذ خطوات أخرى هو أمر ضرورى فسرعان ما يتوفر لها الوسائل القانونية. هب أن شخصًا ما على خلاف مع جار له حول حقوق ملكية ما. فهناك طريقان يمكن أن يسلكهما، الأول وهو أن يحول المسألة برمتها إلى القضاء، والثانى أن يسحب مسدسًا ويقتل الجار. فالخيار الأول كان متاحًا بالتاكيد فى مسألة خليج سرت؛ نظرًا لأنه لم تكن هناك حاجة ملحة، وكان من الممكن اللجوء إلى الوسائل القانونية لإرساء حق العبور البرىء. غير أن دولة خارجة عن القانون من الطبيعى لها أن تتقيد بأولويات مختلفة. عندما وجه سؤال لـ «بريان هويل» مدير مكتب سياسة وقانون البحار بوزارة الخارجية: لماذا لم تحول الولايات المتحدة القضية إلى المحكمة الدولية؟ رد قائلاً: إن القضية «يمكن أن تأخذ سنوات وسنوات. ولا أعتقد بأننا يمكن أن نقبل وأن نتحمل ذلك»، معطيًا بذلك الدافع البين للأساطيل البحرية الأمريكية لتبدأ عملياتها فى خليج سرت على وجه السرعة إذا كان للولايات المتحدة أن تبقى كأمة.

يعد موقف الولايات المتحدة موقفًا مبهمًا يستند إلى دوافع واهية جدًا. فالصحافة تتحدث باستمرار عن «قانون البحار»، غير أن الولايات المتحدة تقف بالكاد على أرض صلبة فى الاحتكام إلى هذه الفكرة، إذا ما كان السبب فقط هو أن إدارة ريجان رفضت قانون معاهدة البحار. علاوة على ذلك، قامت ليبيا بقصف طائرات أمريكية، ولم يكن القصف لسفن أمريكية، و«قانون الجو» كأنه لم يضع مبادئه بعد. وأطلقت الولايات المتحدة كثيرًا من المطالب فى هذا الصدد. فالولايات المتحدة تدعى، على سبيل المثال، لنفسها منطقة تمييز للدفاع الجوى تكون مساحتها ٢٠٠ ميل ويكون لها الحق بأن تمارس داخلها «الدفاع عن النفس» ضد الطائرات المتطفلة التى يحكم بأنها طائرات معادية. ليس هناك شك فى أن طائرات الولايات المتحدة كانت فى عمق ٢٠٠ ميل من الأراضى الليبية - يدعى البنتاجون ٤٠ ميلاً - وأنها كانت طائرات معادية، وبناء

عليه وطبقًا لمعايير الولايات المتحدة، فإن ليبيا كانت تمارس حقوقها فى اعتراض هذه الطائرات. **أشار إلى هذه النقطة ألفريد روبن وهو رجل قانون محافظ بارز علميًا ويعمل بمدرسة فليتشر بجامعة تافتس، فقد ذكر فى تعليقه أن «بإرسال طائرات، فإننا تعدينا ما هو مصرح لنا بفعله وفقا لقانون البحار» فى «تحرش غير ضرورى». لكن بالنسبة لدولة « قطاع طرق ـ Gangster State» فمثل هذه المسائل ليس لها محل، فالممارسة كانت نجاحًا بين الدوائر الداخلية المعنية على الأقل.**

أوضح المتحدث باسم البنتاجون روبرت سايمس المدى والمغزى من التحرش فى خليج سرت؛ فقد ذكر أن سياسة الولايات المتحدة هى قصف أى قارب ليبى يدخل المياه الدولية فى خليج سرت، طالما أن تدريبات أسطول الولايات المتحدة مستمرة فى هذه المنطقة ـ ولن يكون من المهم المسافة التى يبعدها القارب عن سفن الولايات المتحدة. وأوضح سايمس «إذا أخذنا فى الاعتبار النوايا العدوانية لليبيا عندما حاولت إسقاط طائرات أمريكية، فإن أى زورق حربى ليبى هو تهديد لقواتنا». وباختصار فإن الولايات المتحدة تحتفظ بحق إطلاق النار فى «دفاع عن النفس» على أى زورق ليبى يقترب من أسطولها البحرى الذى يقف على مبعدة من الساحل الليبى. غير أن ليبيا ليس لها الحق فى الدفاع عن النفس.

لا يزال الكثير فى هذه القصة، فقد أجرى المراسل البريطانى ديفيد بلندى لقاءً مع مهندسين بريطانيين فى طرابلس كانوا يقومون بإصلاح رادار روسى هناك. ذكر أحدهم أنه كان يرصد الحادثة على شاشات الرادار (التى، على عكس ادعاءات البنتاجون، لم تكن متوقفة) وأقر بأنه شاهد الطائرات الحربية الأمريكية وهى تعبر ليس فقط إلى داخل الاثنى عشر ميلاً من المياه الإقليمية الليبية بل كانت تعبر فوق الأرض الليبية أيضًا، وقال: « لقد شاهدت الطائرات تطير لحوالى ثمانية أميال داخل الأجواء الليبية، ولا أعتقد بأن الليبيين كان لديهم خيار إلا أن يردوا بالضرب. وفى اعتقادى الخاص فإنهم كانوا يفعلون ذلك على مضض»، وأضاف المهندس أن الطائرات الأمريكية أخذت طريقها مستخدمة فى ذلك طريق مرور طائرات مدنية عادية، وواصلت مسيرتها فى أعقاب طائرة ليبية.

لم تظهر أية إشارة إلى هذه المعلومات فى وسائل الإعلام الأمريكية، حسب معلوماتى، باستثناء التقرير الذى قدمة ألكسندر كوكبرن الذى يلعب دوره العادى كترياق تبعية وسائل الإعلام وتشويهها للحقائق. لم تغفل الصحافة الأمريكية تقديم مقالة بلندى بشكل يثير الألغاز. فقد أشار إليها جوزيف ليلفيلد الذى يكتب بالتايمز، لكن مع حذف الأجزاء المهمة منها.

إحدى النتائج المرجوة ـ والتى ربما كان ينتظر حدوثها بفارغ الصبر ـ من عملية خليج سرت هى إثارة أعمال إرهابية ليبية كثأر للعملية. هذه الأعمال سوف يكون لها إذًا الأثر فى جعل ليبيا دولة إرهاب فى الولايات المتحدة، ومع بعض الحظ، فى أوروبا كذلك، وتجهيز المسرح للتصعيد التالى. وفور وقوع حادث انفجار صالة ديسكو «لابيل» فى برلين الغربية فى الخامس من أبريل ومقتل جندى أمريكى أسود، وتركى، اعتبرت ليبيا مسئولة عن هذا الحادث الذى استخدم آنذاك كذريعة لقصف طرابلس وبنغازى فى الرابع عشر من أبريل الذى راح ضحيته عدد كبير من الليبيين معظمهم كان على ما يبدو من المدنيين(حوالى مائة طبقًا للصحافة الغربية وستين طبقًا لتقرير رسمى ليبى). تم تحديد موعد القصف بدقة ليكون فى اليوم السابق على الاقتراع المتوقع على المساعدات للكونترا. وإذا ما فشل الجمهور فى إدراك المسألة، يعمل معدو خطابات ريجان على جعلها يسيرة الفهم. ذكر ريجان فى خطاب وجهه لمؤتمر الأعمال الأمريكى الذى عقد فى الخامس عشر من أبريل قائلا: « وأود أن أذكر المجلس الذى يجرى اقتراعًا هذا الأسبوع، بأن هذا الإرهابى الكبير قد أرسل ٤٠٠ مليون دولار وترسانة من الأسلحة والمستشارين إلى نيكاراجوا لحمل حربه إلى داخل الولايات المتحدة. وأنه تفاخر بأنه يساعد شعب نيكاراجوا؛ لأنهم يحاربون أمريكا على أرضها».

إن فكرة أن «الكلب المجنون» يحمل حربه إلى داخل الولايات المتحدة عن طريق تقديم السلاح إلى دولة تشن الولايات المتحدة عليها حربًا بمساعدة جيشها الإرهابى الوكيل، كانت مسحة خبيثة مرت دون تعليق يلحظ، غير أن عملية العلاقات العامة لم تنجح ـ مرة واحدة فقط ـ فى خداع الكونجرس، مع أن قصف ليبيا قد ألهب المشاعر الوطنية كنتيجة تُعْزَى بشكل كبير إلى العنصرية السائدة المعادية للعرب، والغياب

النسبى لأى رد فعل واع إلى الأحداث السابقة للهستيريا المصطنعة حول الجرائم الحقيقية للقذافى، أو المختلقة.

كان هجوم الرابع عشر من أبريل أول قصف يقدم فى برامج التلفزة فى أوقات ذروة المشاهدة. فقد تم إعداد غارات القصف بعناية؛ لتبدأ بدقة فى تمام الساعة السابعة مساء بتوقيت شرق الولايات المتحدة، أى تمامًا فى موعد إذاعة قنوات التلفزة الوطنية الثلاث لبرامجها الإخبارية الرئيسية التى كان لها السبق فى الإذاعة المباشرة لتقارير رؤى العين للأحداث المثيرة، بينما أخذ مشاة البحرية أوامرهم بالتحرك صوب طرابلس. وما لبثت الغارات أن انتهت حتى حمل البيت الأبيض لارى سپيكس على عقد مؤتمر صحفى واصله بعد ذلك شخصيات أخرى مرموقة أكدوا فيه على السيطرة الكاملة على نظام المعلومات خلال الساعات الأولى الحرجة.

قد يجادل البعض فى أن الإدارة قد راهنت فى عملية العلاقات العامة وهذه، التى تتسم بالشفافية، فقد طرح الصحفيون بعض الأسئلة الواضحة، غير أن البيت الأبيض كان على يقين بأنه لا شىء غير متوقع يمكن أن يحدث، وأن إيمانه بالانضباط الذاتى للصحافة قد أثبت أنه يُعتمد عليه.

وبمعزل عن مسائل التوقيت والإعلام المسبق، فقد كان من الممكن طرح أسئلة أخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن «سپيكس» قد صرح بأن الولايات المتحدة كانت على علم فى الرابع من أبريل بأن «مكتب الجماهيرية الليبية» فى برلين الشرقية قد أبلغ طرابلس باحتمال وقوع هجوم فى برلين فى اليوم التالى، وإنه أبلغ طرابلس فى حينه بوقوع انفجار صالة ديسكو « لابيل »كما كان مخططًا له. هكذا فإن الولايات المتحدة كانت على علم فى الرابع والخامس من أبريل - بالتاكيد كما أعلن البيت الأبيض - بأن ليبيا كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن حادث انفجار صالة الديسكو. وقد يتساءل البعض: إذًا لماذا أعلنت تقارير الولايات المتحدة وتحقيقات ألمانيا الغربية فى الفترة من الخامس من أبريل إلى وقت وقوع الهجوم باتفاق الرأى على اشتباهات فى تواطؤ ليبيا. وفى الحقيقة، فقد كان كل صحفى ذكرًا أم أنثى ينصت إلى رواية الإدارة يحمل فى يده أو يدها - ما لم نفترض العجز المذهل لغرف الأخبار - تقريرًا من برلين للأسوشيتد پريس جاء عبر وسائل الاتصال فى الساعة السادسة وثمان وعشرين دقيقة مساء بتوقيت شرق

الولايات المتحدة، أى قبل نصف ساعة من وقوع القصف، يشير إلى أن القيادة العسكرية للحلفاء [فى برلين الغربية] أعلنت عن عدم إحراز تقدم فى تحقيقات انفجار صالة الديسكو، وأن المسئولين الأمريكيين والألمانيين الغربيين ذكروا أن لبيبا - من المحتمل خلال سفارتها فى برلين الشرقية التى تخضع للحكم الاشتراكى - مشتبه فى تورطها فى حادث انفجار الملهى الليلى «لابيل». ويتساءل البعض إذًا كيف يحدث قبل عدة دقائق من الهجوم أن تبقى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ثابتتين على أرجحية الاشتباهات فى تورط ليبيا - كما كان مستمرًا فى الفترة السابقة على القصف - بينما كانوا فى الرابع والخامس من أبريل، أى قبل عشرة أيام، على علم يقين بحادثة الانفجار؟ غير أن أسئلة محرجة لم تطرح وطويت الحقائق ذات الصلة طى الكتمان على نطاق واسع. صرح ريجان مساء يوم الرابع عشر من أبريل «بل دليلنا واضح ودقيق ولا يمكن تفنيده» - «مثلما قال: «لدينا الدليل و[القذافى] يعرفه» فيما يتعلق بقضية السفاحين الليبيين الذين كانوا يجوبون شوارع واشنطن. دعك عن إعلانه دعم هيلموت كول وبيتينو كراكسى الهجوم على ليبيا (الشىء الذى نفاه فى ألمانيا وإيطاليا المسئولون الذين شعروا بصدمة وهم غاضبون) **والكثير من الروايات الأخرى** لإدارة تجاوزت إلى حد بعيد المعايير الطبيعية للخداع، والتى استمرت «تقترف كل جريمة، وتكذب، وتغش» - بكلمات القيادة التى تطلقها على عدوها - لتحقق أهدافها، وهى على يقين بأن انكشاف الأمور من وقت لآخر فى الصحافة خارج التيار الرئيسى - قليلة الانتشار - التى تسعى وراء الحقيقة، لن يوقف تيار الأكاذيب المستمر من وضع مصطلحات للحوار وترك الانطباعات المناسبة لترسخ بإحكام فى الأذهان.

لا يسود الانضباط الإعلامى خارج الولايات المتحدة. ففى ألمانيا وبعد أسبوع من إعلان واشنطن بأنها كانت على علم يقين قبل عشرة أيام (الرابع والخامس من أبريل) بالمسئولية الليبية عن الانفجار - ذكرت دير شبيجل (فى الواحد والعشرين من أبريل) أن الاعتراض المشهور للتليفونات من الواضح أنه ليس حقيقيًا وأن مخابرات برلين الغربية كان لديها اشتباه فقط فى تورط ليبيا واشتباه أيضًا فى «مجموعات متناحرة من مروجى المخدرات»، وبين الاحتمالات الأخرى (ضمت الاشتباهات مجموعة الكوكلوكس كلان الأمريكية، أو مجموعات النازية الجديدة، واشتبه البعض فى من يرتاد البار من

مهاجرى العالم الثالث، أو Black GIS[1]). وترى ديرشپيجل فى استطراد لها أن حرب واشنطن هى وسيلة من وسائل السياسة لطالما كان العدو ضعيفًا ضعف جرينادا وليبيا - والخصم وغد مثالى مثل القذافى. «يجب ألا يتوهم أى قائد أوروپى أن الولايات المتحدة سوف تنظر بعين الاعتبار لأوروپا ومصالحها، إذا قررت الولايات المتحدة تصعيد العنف الدولى، وحتى لو كان لمستوى حرب عالمية» أضاف رودلف أوجستين.

وفى مقابلة تمت فى الثامن والعشرين من أبريل مع مراسل لصحيفة جيش الولايات المتحدة ستارز أند سترايپز، قال مانفريد جانشو رئيس مخابرات برلين (المخابرات الداخلية) وقائد فريق ضم مائة رجل للقيام بعمليات التحقيق فى انفجار صالة الديسكو: لم يعد لدىّ دليل قوى بأن ليبيا كانت على علاقة بحادثة الانفجار مثلما كان لدىّ عندما استدعيتنى للمقابلة بعد يومين من وقوع الحادث، ووافق على أن ذلك كان مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وألمح إلى شك خطير فيما يقوله السياسيون، وما قد يقولونه بهذا الصدد.

طمست الصحافة الأمريكية الشكوك التى أثارها الإعلام وفريق التحقيق فى ألمانيا، إلا أن القارئ الفطن سوف يتمكن من الوصول إليها من خلال تقارير التحقيق الجارى، حيث يزعم التحقيق بأن المشتبه فيهم على علاقة بسوريا وجهات أخرى سوف يتم التحقيق معها، وادعاءات واشنطن بـ «العلم اليقين» فى الرابع والخامس من أبريل حددتها مصطلحات مثل «طبقًا للتقرير» و«زعم بأن». قوض التردد والتغييرات والتراجع عن التأكد اليقينى الأول، والذكر غير المباشر لدليل ادّعاءات الإدارة تلك هى الأدوات التى استخدمتها وسائل الإعلام لتشير إلى أنها تعلم جيدًا بأن هناك بعض الحقيقة فى المسألة التى صادقوا عليها عندما دعوا إلى الالتفاف حول الراية.

أكد شاول باكاش فى نيويورك ريڤيو أوف بوكس أن إخوان هنداوى الأردنيين كانوا مسئولين عن حادث انفجار الملهى الليلى فى برلين، وأن «هناك الآن دليلاً دامغًا» بأنهم مجندون من قبل سوريا (وليس من قبل ليبيا كما كان يظن البعض من خلال بعض التصريحات الرسمية فى ذلك الوقت) وبصرف النظر عن أنه ذهب بعيدًا عن الدليل

(١) جنود أمريكيون من الزنوج، هربوا من الجيش خلال حرب ڤيتنام، وكونوا عصابات.

المتوفر إلا أن ذلك يمثل استنباطًا فضوليّا. إنها لم تكن مسألة «بعض تصريحات رسمية» من خلالها «اعتقد البعض» أن ليبيا كانت متورطة، وبمعنى آخر فإن كل التصريحات الرسمية التى قدمت عن يقين ودون تغييرات وكررتها وسائل الإعلام بهذه الطريقة إلى أن بدأت خيوط المسألة تتكشف مؤكدة بكل ثقة على المسئولية الليبية وبررت قصف وقتل المدنيين على هذا الأساس. علاوة على ذلك لم يؤد تغير موقف وسائل الإعلام، ولا هذا التصريح إلى الاستنتاج الفورى بأن إدارة ريجان كانت تكذب فى دليلها «الواضح» «الدقيق» و«الذى لا يمكن تفنيده». **من ثم فإن القصف كان إرهاب دولة، وليس هناك له من دافع (بدلاً من إرهاب الدولة الذى له ذريعته)، أمنت له وسائل الإعلام الموالية التى تجنبت طرح الأسئلة الواضحة فى وقت مصادقتها المتحمسة للهجوم عندما كانت تقدم الذرائع السخيفة (مثل قصة محررى التايمز عن «ناتاشا سيمبثون التالية»)؛ لتبرر مشاركتها فى الإرهاب.**

كانت عملية العلاقات العامة ناجحة بكل تأكيد على الأمد القصير على الأقل فى الداخل، و«أدت الدور جيداً فى بيوريا» كما وضحته الصحافة. ومن ثم فهى نموذج ناجح لهندسة الموافقة الديمقراطية التى يجب أن «تقوى يد الرئيس ريجان فى التعامل مع الكونجرس فى قضايا مثل الميزانية العسكرية والمساعدات للكونترا» فى نيكاراجوا.

أصبحت الولايات المتحدة فى جزء كبير من العالم مبعث خوف كبير، حيث يشارك «قائد رعاة البقر غريب الأطوار» الذى أسعد بول جونسون وأمثاله فى أعمال تنطوى على «جنون» فى تنظيم عصابة من السفاحين لمهاجمة نيكاراجوا والقصف بالقنابل بجنون فى أماكن أخرى حسب وصف الجريدة الرئيسية بكندا، تلك الجريدة التى كبح جماحها بشكل عام وأصبحت موالية للولايات المتحدة فى الهدف. **تقوم إدارة ريجان بزرع هذه المخاوف مستغلة فى ذلك استراتيجية الرجل المجنون التى تنتسب إلى ريتشارد نيكسون**. وفى قمة طوكيو للدول الصناعية الديمقراطية المتقدمة التى انعقدت فى مايو وزعت الإدارة ورقة تحديد موقف، أوضحت فيها **أن أحد أسباب لماذا سوف تكون أوروبا حكيمة فى انضمامها إلى الحرب الصليبية الأمريكية هو الحاجة إلى عمل شىء بحيث لا يتحمل الأمريكيون المجانين المسئولية مرة أخرى.** ونجح التهديد فى

انتزاع بيان ضد الإرهاب ذكرت فيه ليبيا بالاسم. لم يلق هذا التهديد الصريح اهتمامًا، حيث كان المعلقون يشعرون بالسعادة لنجاح قصف ليبيا فى حمل «خرعين» أوروبا أخيرًا على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التهديد الليبى للحضارة الغربية.

تباين رد الفعل لقصف ليبيا بشكل واضح فى الداخل وفى الخارج. فقد ناشد الأعضاء الاثنا عشر فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الولايات المتحدة «بتجنب التصعيد المستمر لحالة التوتر العسكرى فى المنطقة وكل الأخطار المصاحبة»، وبعد عدة ساعات قامت الطائرات الحربية الأمريكية بعمليات قصف، بينما كان وزير خارجية ألمانيا الغربية «هانز ديتريش جينشر» فى طريقة إلى واشنطن لتوضيح موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية. صرح المتحدث باسمه فقال: «نحن نرغب فى بذل قصارى جهدنا لتجنب التصعيد العسكرى». أثار القصف معارضة كبيرة فى معظم أنحاء أوروبا، حيث قامت مظاهرات احتجاج كبيرة وظهرت إدانات صحفية فى معظم أنحاء العالم. فقد أدانت الجريدة الإسبانية الرئيسية الپايس الغارة، حيث كتبت تقول: «إن العمل العسكرى للولايات المتحدة ليس فقط هجومًا على القانون الدولى وتهديدًا خطيرًا للسلام فى منطقة البحر المتوسط، بل هو أيضًا استهزاء بحلفائها الأوروبيين الذين لم يجدوا دوافع لفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا فى اجتماع عقد يوم الاثنين على الرغم مما مورس عليهم سابقًا من ضغوط كانت مخفقة إزاء تبنى العقوبات». وكتبت ساوث تشينا مورننج پوست التى تصدر فى هونج كونج «أن الدواء الذى قدمه الرئيس ريجان لكلب الشرق الأوسط المجنون ربما يمثل خطورة أشد من المرض»، وأن العمل الذى قام به ربما قد أشعل الفتيل لحريق أكبر فى المنطقة. وفى مدينة ميكسيكو سيتى كتبت اليونيڤرسال بأن الولايات المتحدة «ليس لها الحق فى تنصيب نفسها المدافعة عن الحرية فى العالم» داعية إلى الاستعانة بالوسائل القانونية من خلال الأمم المتحدة. وهناك ردود أفعال أخرى كثيرة مماثلة. أما صحافة الولايات المتحدة، وعلى شكل مغاير، كانت منحازة على نحو مثير للدهشة. كتبت النيويورك تايمز تقول: «بل إن المواطن المرتاب لا يستطيع إلا أن يستحسن ويطرى على الهجمات الأمريكية على ليبيا»، واصفة ذلك بأنه حكم وعقاب عادل:

«أصدرت الولايات المتحدة حكمها على [القذافى] بعناية وبشكل متناسب - وبعدالة، فالدليل على مسئولية ليبيا عن انفجار صالة الديسكو قد أصبح الآن واضحًا

للجميع»، على الأقل بالنسب للمحررين غير أنهم رأوا أنه ليس مناسبًا للنشر. «ثم جاء دور المحلفين . . . . الحكومات الأوروبية التى حادت عن مسارها، فأرسلت إليها الولايات المتحدة مبعوثين للوقوف على الدليل والحث على القيام بعمل جماعى ضد القائد الليبى» لم يكن ذلك ملائمًا على ما يبدو، فالمحلفون لم يقتنعوا، وأصدروا حكمًا يطلبون فيه من الجلاد العدول عن أى عمل - مثلما ليس من الضرورى أن تعلق الصحافة على الحقيقة التى اعترف بها بلباقة فى وقت لاحق، بأن الدليل ليس بذى بال.

أدانت معظم الحكومات أيضًا الهجوم ولكن ليس كلها. فبريطانيا وكندا قد سارتا على النهج برغم مخالفة الرأى العام لهما، وكان هناك تأييد من فرنسا نبع من النوبة التى كانت عليها من التحمس لسياسة ريجان. وذكرت هيئة إذاعة جنوب أفريقيا التى تسيطر عليها الحكومة أن الهجوم «يؤكد على التزم قائد العالم الغربى باتخاذ إجراءات إيجابية لمقاومة الإرهاب» بذلك تبرر للولايات المتحدة مهاجمتها للقذافى، الذى يترادف اسمه مع الإرهاب الدولى.

وفى إسرائيل صرح شمعون بيريز بأن له مسوغاته الواضحة «فهو دفاع عن النفس»: فعندما أصدرت الحكومة الليبية أوامر بقتل جنود أمريكيين فى بيروت عمدًا فى منتصف الليل، فماذا تتوقع من الولايات المتحدة أن تفعل؟ أن تصلى شكرًا لله؟ أم أن تتخذ إجراء للدفاع عن نفسها؟

فكرة أن الولايات المتحدة كانت تقوم بعمل «للدفاع عن النفس، ضد هجوم وقع على قواتها فى بيروت قبل عامين ونصف» ليست إلا اختراعًا مبهمًا يطرح جانبًا الظروف التى أحاطت بذلك العمل.

وفى الولايات المتحدة، أعلن السيناتور مارك هاتفيلد، أحد الشخصيات السياسية القليلة فى الدولة الذى يستحق أن ينطبق عليه المصطلح التبجيلى «المحافظ» شجبه للغارة الأمريكية «فى أرضية شبه مهجورة لمجلس الشيوخ»، وكذلك أيضًا فى رسالته إلى التايمز. أدان القصف كذلك عدد آخر من قيادات الطوائف المسيحية الكبرى الكثيرة غير أن القيادات اليهودية عامة قد أثنت عليه، ومن بين هذه القيادات الرابای

ألكسندر شندلر رئيس اتحاد الطوائف العبرية الأمريكية ، والذى قال : إن حكومة الولايات المتحدة ردت بقوة كما ينبغى على الإرهاب الغاشم للقذافى . ذكر أستاذ الشئون الدولية بجامعة هارڤارد جوزيف ناى بأن ريجان كان مجبراً على أن يرد على «الدليل الدامغ لحادثة انفجار برلين . ما هو البديل حيال إرهاب تدعمه الدولة؟» ـ كالإرهاب الذى تدعمه الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى وجنوب لبنان على سبيل المثال ، حيث «الدليل الدامغ» أكثر ثبوتًا !ـ وأيد أوجين روستو القصف ووصفه بأنه حتمى ومتأخر ، وأنه جزء من دفاع أكثر فعالية ضد عملية التوسع السوڤييتى ، وعلل أن القضاء بالقوة على نظام القذافى سوف يكون له مسوغاته الكاملة بناء على القواعد الحالية للقانون الدولى ؛ «نظراً لأن القذافى انتهك هذه القواعد بشكل مستمر وفاضح» . وبناء على ذلك فإن كل دولة تضررت من الأعمال الليبية مخولة بالحق فى استخدام ما تشاء من قوة تراها ضرورية لوضع نهاية للسلوك الليبى غير المشروع بشكل فردى أو جماعى . فليبيا تتخذ موقف برابرة القرصنة ، وحث كذلك حلف شمال الأطلنطى على استصدار إعلان يحدد مسئولية الدول عن الأعمال غير المشروعة التى تقترف انطلاقًا من أراضيها .

ومن باب أولى ، إذًا ، أن يدين حلف شمال الأطلنطى الإمبراطور وليس القرصان فقط ، ويجب على دول من الهند الصينية إلى أمريكا الوسطى والشرق الأوسط ودول أخرى أن تنظم صفوفها لتستخدم ما تشاء من قوة تراها ضرورية لمهاجمة الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى إرهابية تبعًا لعقيدة روسو .

وبالنسبة لتشارلز جلاس مراسل ABC الذى كان ينقل تقارير القصف وآثاره من مسرح الأحداث ، فالحدث قد وصفته رسالة بخط يد فتاة تبلغ من العمر سبع سنوات أخرجت من تحت أنقاض منزلها الذى كانت تملكه عائلة تلقت تعليمها فى أمريكا ، وسبق وأن قام تشارلز بزيارتها .

عزيزى السيد ريجان

لماذا قتلت أختى الوحيدة رأفة وصديقتى رشا ، إنها فى التاسعة من عمرها فقط ، ودميتى فراولة . أنت تريد فى الحقيقة أن تقتلنا جميعًا ؛ لأن أبى فلسطينى ؛ وتريد أن تقتل القذافى ؛ لأنه يريد أن يساعدنا فى العودة إلى وطن أبى وأرضه .

اسمى كيندا

تلقت الصحافة فى الولايات المتحدة صورة من الأصل عبر الفاكس كرسالة لرئيس التحرير، غير أنها لم تعتبرها ملائمة للنشر، وقام بنشرها ألكسندر كوكبرن مع اقتراح للرئيس والسيدة ريجان ـ بما أنهما مغرمان بقراءة رسائل من الأطفال الصغار ـ أن يحرصا على قراءة هذه الرسالة فى أقرب فرصة ممكنة.

رأى آخرون المسألة بشكل مختلف، فقد تناول مايكل والزر بالكتابة قضية الأوروبيين الذين انتقدوا قصف ليبيا واعتبروه «إرهاب دولة». وأعلن نفيه لذلك: «حيث إن القصف كان موجهًا لأهداف عسكرية محددة. وقد خاطر الطيارون بأنفسهم فى محاولتهم بلوغ هذه الأهداف وتجنب غيرها»، حسبما من المفترض أنه يعلم من خلال تلخيصات سرية للپنتاجون. تفتتت المناطق التى تعج بالسكان فى طرابلس جراء القصف الليلى الذى تعرضت له المدينة، سقطت رأفة ورشا ومدنيون آخرون مثلما تتفتت الكعكة. **ربما هذا ما يجب أن نتوقعه من الرجل الذى اعتبر معلم أخلاق وصاحب نظريات فى الحرب العادلة، وهو الذى أكد لنا أن الاجتياح الإسرائيلى للبنان يمكن الدفاع عنه تحت مفهوم أن العمليات العسكرية لإسرائيل فى جنوب لبنان كانت «نموذجًا جيدًا للحرب المتناسبة» وأن وقوع مدنيين «فى خطر» خلال القصف الإسرائيلى لبيروت فإن «المسئولية عن تلك الأخطار تقع على كاهل منظمة التحرير الفلسطينية».**

لم تنته مشاركة وسائل الإعلام فى إرهاب الدولة بتحريك المشاعر الوطنية وقت القصف، والتى كانت بمثابة نتيجة طبيعية لمصادقة سابقة على كل ما قررت الإدارة أن تنسجه من قصص، فقد كان من الضرورى أيضًا أن تثبت أن القصف قد نجح فى شكم الإرهاب الليبى، كما برهن عليه غياب أى أعمال إرهابية تنتسب إلى القذافى فى الفترة التى تلت القصف. ولترسيخ هذه الفكره فإنه من الضرورى اخفاء أنه لم يكن هناك أعمال تقبل التصديق فى نسبتها إلى القذافى قبل القصف، بصرف النظر عن تلك الأعمال التى سبق ذكرها، والتى هى غير ملائمة بشكل واضح. فمثل هذه المشاكل لا تتداخل مع المهمة الحالية.

أطرى محررو الواشنطن پوست على القصف الليبى باعتبار أنه لم تستجد أعمال إرهاب تنتسب إلى العقيد القذافى الذى تحول إلى «سياسة منهزمة»، ولا يزال من

الأهمية بمكان اعتبار أثر ذلك على الحلفاء الغربيين الذين كان معظمهم «بحاجة إلى صدمة» جاء بها النموذج الذى يحتذى به فى الحسم والدقة التى لا يمكن إنكارها فى عمل المخابرات والمظاهر اللاحقة على انعزال ليبيا، ليس ذلك فقط بل والانهيار الذى حدث فى مجال السياحة، ونرى هنا أن المحررين لا زالوا يجدون أنه من الممكن إرجاع ذلك إلى «الدقة التى لا يمكن إنكارها فى عمل المخابرات»، والتى كان لدى الصحيفة باعث كاف للشك فيها ثم رفضها بعد ذلك، كما هو ملاحظ . كتب ديڤيد إيجانتيوس أن القصف «نجح بشكل مدهش ضد رئيس ليبيا معمر القذافى وحقق بعض التغييرات المروعة - المفيدة جدا - فى ليبيا والشرق الأوسط وأوروبا، وأثبت القصف أن القذافى كان ضعفيًا ومنعزلاً ويسهل مهاجمته، يسهل فى الحقيقة مهاجمته إلى الدرجة التى كانت فيها الطائرات الحربية الأمريكية قادرة على القيام بعملياتها بكل حرية داخل مجاله الجوى الذى كانت تغطيه دفاعات قوية - حقا إنه كان نصرًا مجيدًا وافتضاحًا مذهلاً لأمر التمثال الليبى» . وللتدليل على «الوضع النفسى الذى جعل من القذافى مصدر خوف وقلق لعدد كبير من الدول» لم يستشهد إيجانتيوس بأى عمل - حيث لم يكن هناك أية أمثلة تقبل التصديق - إلا أنه عوضًا عن ذلك ذكر أنه لو قدر «لليبيين الانخراط مرة أخرى فى الإرهاب، فإنه لن يكون بذلك القدر الذى بدا معمولاً به فى وقت مبكر من هذا العام»، عندما نما إلى علم المخابرات الأمريكية أن ليبيا أمرت مكاتب الجماهيرية بالقيام بهجمات إرهابية فى حوالى اثنتى عشرة مدينة . يا له من صحفى قدير، فإيجانتيوس يعرف جيدًا أن ادعاءات الحكومة بشأن ما نما إلى علم المخابرات هى ادعاءات باطلة، فتدليله على «نجاح» العملية فيما يتعلق بإجهاض الخطط المزعومة ليس إلا أسلوبه الحذر فى القول بأن العواقب كان من المتعذر استنتاجها .

وبشكل مماثل يرى چورچ موفت أن الهجمات الإرهابية الليبية قد توقفت عن آخرها - أى أنها انخفضت من مستوى اللا شىء إلى مستوى اللا شىء - كواحدة من التطورات الإيجابية التى يبدو أنها سوغت لسياسة إدارة ريجان فى الثأر العسكرى . يرى زميله چون هيوز فى استعلاء بالنصر أن «الضربات الجوية منذ أن اقتصت من ليبيا . . . لم تقع ضد الأمريكيين أية هجمات إرهابية خطيرة من قبل العقيد معمر القذافى» - مثلما لم يكن هناك من قبل حسبما هو معروف .

والرسالة إلى إرهابيى الدولة فى واشنطن واضحة: ستتبع ما تملوه علينا عندما تلفقون سجلا لإرهاب العدو الذى تدعون بأنه أرهب العالم، وكذلك عندما تقومون بعمل إرهابى خطير لتقتصوا به من المنتهكين الذين هم من صنع أيديكم، وعندما تعلنون بأن الوحش المرعب قد هزم نتيجة لبطولتكم. فمحض الحقائق لن يثنينا عن طاعتنا فى الخدمة.

بالنسبة للسجل، لاحظت الإيكونومست (بينما كانت تثنى على العمل الشجاع الذى قام به ريجان) وقوع ثمانى عشرة حادثة إرهابية ضد الأمريكيين فى غرب أوروبا والشرق الأوسط فى الثلاثة أشهر التى تلت الغارة على ليبيا، بالمقارنة إلى وقوع خمس عشرة حادثة خلال الثلاثة أشهر والنصف التى سبقت الغارة، بينما «بدا أن معدل الإرهاب ضد الأمريكيين على مستوى العالم ككل قد أصبح أقل بخلاف العام الفائت». وأشار القيادى المختص فى مسائل الإرهاب بمؤسسة راندا أن الهجمات الإرهابية بعد الغارة ظلت على مستواها مثل ذى قبل.

وحتى يكتمل السجل، أطلق مكتب التحقيقات الفيدرالى فى الثالث من يوليو تقريراً مكونًا من ٤١ صفحة، يستعرض فيه الأحداث الإرهابية التى وقعت داخل الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٥م. قيدت سبعة منها ضد شخصين لقيا حتفهما. وفى عام ١٩٨٤م وقع ثلاثة عشر عملاً إرهابيًا. فالعدو يتناقص كل عام بدءًا من عام ١٩٨٢م عندما سجل وقوع ٥١ حادثة إرهابية.

لقى تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى بعض التغطية. فقد نشرت تورنتو جلوب أند مايل رواية للأسوشيتدبرس تحت عنوانها الرئيسى الذى يقول: «اتهام متطرفين يهود بقتل شخصين»، ويطالعنا المقطع الرئيسى بأن «مكتب التحقيقات الفيدرالى قد أعلن أمس أن يهودًا متطرفين قاموا بارتكاب أربعة من الأعمال الإرهابية السبعة التى وقعت فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٥م، وراح ضحيتها شخصان. ويستطرد التقرير فى كشف تفاصيل الأحداث المنسوبة إلى المتطرفين اليهود الذين ـ كما ذكر التقرير ـ قتلوا اثنين وأصابوا عشرة بالإضافة إلى الأحداث الأخرى. لم تنشر النيويورك تايمز أية رواية حول تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى غير أن هناك إشارة فى المقطع الحادى عشر من أحد عواميدها الصحفية وذلك بعد عدة أسابيع، تقول طبقًا

للتقرير السنوى الذى يصدره مكتب التحقيقات الفيدرالى حول الإرهاب يعتقد بأن أربعًا من سبع حالات من الإرهاب الداخلى فى عام ١٩٨٥م ترتبط بـ «جماعات إرهابية يهودية». لم يسفر [أى] من التحقيقات عن توجيه اتهامات! روجت الواشنطن بوست الجريدة الوطنية الثانية لرواية حول تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى، فقد كتبت فى عنوانها الرئيسى تقريرًا لمكتب التحقيقات الفيدرالى يشير إلى انخفاض مستوى الإرهاب فى العام الماضى ذكرت فيه أن «مقتل الشخصين والإصابات التسع تعود إلى أربعة أعمال إرهابية قام بها متطرفون يهود» (من التسع التى وردت)، وقد ذكر ذلك مرة أخرى فى رواية لاحقة حول تحريات مكتب التحقيقات الفيدرالى فى حادثة قتل ألكس أوديه «موجهة أصابع الاتهام إلى جماعات إرهابية يهودية».

تشكل هذه الآراء الثلاثة التغطية فى الصحافة الوطنية لاستنتاجات تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى حول مصادر الإرهاب الداخلى خلال عام ١٩٨٥م. ولم ألحظ أية افتتاحيات صحفية أو تعليقات أخرى تدعو الولايات المتحدة لقصف تل أبيب أو القدس لاقتلاع السرطان وإخضاع «الكلاب المجنونة» التى جلبت «شر الإرهاب» إلى شواطئ بلادنا. وربما يتساءل المرء لمَ لا. **نفت إسرائيل كليًا المسئولية عن الأعمال التى قام بها متطرفون يهود**. وأدانت أيضًا الأعمال الإرهابية مثلما فعل عضو الكنيست الرابای كاهان الذى اشتبه مكتب التحقيقات الفيدرالى فى قيام شركاء سابقين له فى رابطة الدفاع اليهودية بتنفيذ الأعمال. وعلى خلفية ضعيفة إلى حد ما، نفت واشنطن عن أولئك الذين قامت بتدريبهم وتشجيعهم المسئولية عن الأعمال الإرهابية، غير أننى كما ذكرت سابقًا فإن هذه المعايير لا تتفق مع المعايير المطبقة على معمر القذافى وياسر عرفات الذى أدان هو الآخر العمليات الإرهابية وأنكر مسئوليته عنها. يعيد ذلك إلى الأذهان مرة أخرى النظرية التى ترى أن المسئولية الأخلاقية الكبرى عن الأعمال الوحشية.. تقع جميعها على كاهل ياسر عرفات «حيث» كان ولا يزال الأب المؤسس للإرهاب الفلسطينى المعاصر، «وهكذا تحمل الولايات المتحدة عرفات المسئولية عن أعمال الإرهاب الدولى». بشكل عام سواء كان متورطًا فيه أم لا. فبنفس المنطق لماذا لا تقع «المسئولية الأخلاقية الكبرى» عن أعمال المتطرفين الصهاينة جميعها على كاهل إسرائيل؟

دأبت الصحافة باستمرار على رفض إدانة عرفات للأعمال الإرهابية الفلسطينية. ففى الثالث من يونيو عام ١٩٨٢م وفى إحدى القضايا الخطيرة قامت جماعة إرهابية يرأسها أبو نضال ـ الذى كان يناصب منظمة التحرير الفلسطينية العداء، والذى أصدرت المنظمة حكمًا عليه بالإعدام قبل سنوات ـ بمحاولة اغتيال سفير إسرائيل فى لندن شلومو أجروف، وهو الحدث الذى عجل بغزو إسرائيل للبنان، ذلك الغزو الذى اعتبرته الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام والرأى المثقف عامة «ثأرًا» مشروعًا. ذكرت الواشنطن بوست فى تعليقها أن محاولة اغتيال أجروف تمثل «إحراجًا» لمنظمة التحرير الفلسطينية التى «تدعى بأنها تمثل كل الفلسطينيين غير أنها.. تميل إلى أن تكون انتقائية فى قبول المسئولية عن أعمال العنف الفلسطينى». وإذا قلنا بأن أى عمل إرهابى تقوم به أى جماعة فلسطينية على عداء مع منظمة التحرير الفلسطينية يمثل «إحراجًا» للمنظمة، إذًا وبناء على ذلك فإن الأعمال الإرهابية التى قام بها متطرفون صهاينة فى الولايات المتحدة من قتل لاثنين وجرح لتسعة تمثل «إحراجًا» لإسرائيل التى هى طبقًا للقانون **«دولة شعب اليهود»** بما فى ذلك من هم فى شتات (وليست دولة مواطنيها التى يشكل غير اليهود فيها نسبة السدس)، إذًا وإعمالاً لمنطق الولايات ومنطق المعلقين البارزين ووسائل الإعلام كافة، فإن الولايات المتحدة مخولة إن لم تكن ملزمة بأن تقصف تل أبيب «فى دفاع عن النفس ضد هجمات مستقبلية».

وللمرء أن يتخيل رد الفعل الذى نتج عن معظم الأعمال الإرهابية فى الولايات المتحدة، بما فى ذلك الجرائم التى اقترفها الأمريكيون العرب الذين انضموا إلى عناصر متطرفة من منظمة التحرير الفلسطينية أو المشتبه بأنهم جزء من جماعة إرهابية أسسها أحد أعضاء الحكومة الليبية.

ليس هناك ما يربط بين قصف الولايات المتحدة لليبيا و«الإرهاب» حتى فى المعنى الغربى الساخر للكلمة. وفى الواقع قد كان من الواضح تمامًا أن عملية خليج سرت وقصف المدن الليبية يمكن على عكس ما كان متوقعًا أن يحركا أعمال إرهاب فردية، وقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التى جعلت الأهداف القلقة فى أوروبا تناشد الولايات المتحدة بأن تحجم عن هذا العمل.

لم تكن هذه أول مرة تنفذ فيها عمليات عنف مع توقع بأنها قد تؤدى إلى أعمال إرهاب فردية. فالغزو الإسرائيلى للبنان الذى كانت تدعمه الولايات المتحدة عام ١٩٨٢م يمثل حالة أخرى. والهجوم على ليبيا أيضًا قد يدفع عاجلاً أم آجلاً إلى وقوع أعمال تخدم فى تعبئة الرأى الداخلى والخارجى لمساندة خطط الولايات المتحدة فى الداخل والخارج. وعندما يتصرف الأمريكيون بهستيريا، ويخشون كذلك السفر إلى أوروبا، حيث سيكون وجود الزائرين أكثر أمنًا من وجودهم فى أية مدينة أمريكية، فمن شأن ذلك أيضًا فائدة كبيرة لنفس الأسباب.

الأسباب الحقيقية لهجوم الولايات المتحدة على ليبيا ليس لها علاقة بالدفاع عن النفس ضد «الهجمات الإرهابية» على قوات الولايات المتحدة فى بيروت فى أكتوبر عام ١٩٨٣م، كما تناولها شمعون بيريز، أو بأى من الأعمال الأخرى المنسوبة بحق أو بغير حق إلى ليبيا أو بـ «الدفاع عن النفس ضد هجوم قادم» حسب المعتقد الذى أعلنته إدارة ريجان سعيًا للحصول على مزيد من التأييد الدخلى، فإرهاب ليبيا شوكته ضعيفة إلا أن القذافى وقف فى طريق المخططات الأمريكية فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى، وقدم الدعم للبوليساريو وجماعات فى السودان تعترض عليها الولايات المتحدة، وشكل وحدة مع المغرب بما يتعارض مع رغبات الولايات المتحدة، وتدخل فى تشاد (فور إرسال قوات الفيلق الخارجى الفرنسية ومستشارين وطائرات إلا أن التدخل الفرنسى كان محل ثناء، حيث إن القوات الفرنسية كانت تعمل على «جعل غرب أفريقيا منطقة آمنة للعاملين فى مجال البترول من فرنسيين وأمريكيين وأجانب» وأنجزت خدمات مماثلة فى أماكن أخرى) **وبوجه عام فقد تدخل فى جهود الولايات المتحدة فى تشكيل «إجماع استراتيجى» فى المنطقة وتطفل على إرادتها فى أماكن أخرى. هذه جرائم حقيقية، ويجب أن يعاقب عليها.**

علاوة على ذلك، أدى الهجوم الليبى الغرض والنتيجة فى حشد الرأى فى الداخل والخارج لمزيد من أعمال العنف الأمريكى. وقد يكون رد الفعل الفورى ردًا سلبيًا، إلا أنه مجرد أن يتم استيعابه يزداد مستوى التوقع وتستطيع الجهة التنفيذية الأمريكية أن تباشر فى زيادة التصعيد إذا اضطرت الحاجة.

انكشفت سخرية حملة الدعاية حول «الإرهاب الدولى» أمام من يصلون للآراء المخالفة فى الولايات المتحدة. غير أن الحملة نفسها كانت إنجازًا رائعًا للعلاقات العامة، وتبقى آمال النجاحات المستقبلية مبشرة بفضل رد الفعل الموالى والمداهن للقطاعات الناطقة. وتسهم الخدمة التى تقدمها الطبقات المثقفة إلى الإرهاب الدولى فى مزيد من المعاناة والوحشية، وتحمل معها على الأمد الطويل مخاطر مواجهات بين القوى العظمى وحرب نووية أخيرة. غير أن مثل هذه الاعتبارات تساوى القليل بالمقارنة بالحاجة لضمان عدم ظهور تهديد «للاستقرار» و«النظام» أو تحد للامتياز والقوة.

يوجد القليل هنا ليدهش أى دارس أمين للتاريخ.

* * *